

## العراق في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية – البحث عن حلول

منذ أن قررت أوبك على الإبقاء معدلات إنتاجها، واختيار الدفاع عن حصتها في السوق ضد الدولة المنتجة للنفط بمعدلات "أنتاج عالي" مثل أمريكا وغيرها من الدولة التي تُعد فيها تكلفة أستخراج النفط عالية مقارنة مع دول الخليج التي يصل فيها تكلفة إنتاج برميل النفط \$15. فقدت العقود الأجلة للنفط ما يقرب من 25% من قيمتها. وعلاوة على ذلك، من ذروة في شهر يونيو انخفضت أسعار النفط من 45%.

السعودية لازالت اللاعب الأكبر في منظمة أوبك والتي تأثيراتها على قرار أوبك الأخير واضحة - ولكن من المرجح أن تبدأ دول مثل إيران وفنزويلا ونيجيريا في الضغط من أجل إيجاد حل، بالأخص إذا بقيت أسعار النفط الخام منخفضة لتأثر موازنات هذه الدول بهذا الانخفاض الغير محسوب.

جميع دول العالم تواجه خطر واحدا اسمه (خطر اسعار النفط) و ترتب على هذا الخطر العديد من المخاطر والاشكاليات عند اعداد الموازنات العامة لها أو عند اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط خصوصا وأن التقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة و مثيرة للقلق على المستوى العالمي.

دول منتجة للنفط مثل السعودية من الممكن إن تستمر في لعبة (خفض معدلات الأنتاج) , وأسعار النفط – وذلك لأعتمادها على خزين وأحتياطي مالي كبير يمكنها إن تتكلم عليه في أستقرار أقتصادها ومواجهة الأنهيار في معدلات أسعار النفط الخام عالمياً.

نسبة عالية الدول المنتجة للنفط في منظمة أوبك بالتحديد تعتمد بشكل كبير في أعداد موازناتها على أنتاج النفط لا تركز على أحتياطي مالي كبير لتدبير مقدراتها المالية في مواجهة هذا الأنهيار – أكثر الدول تضرراً هي العراق في هذه المواجهة.

أسعار النفط العالمية تنهار لمعدلات تتراوح في 58 - 50 \$ تراجع أسعار النفط بهذا الشكل ستؤدي الى اضطرابات سياسية وأقتصادية أكثر مما هو عليه واقع الحال في العالم.

حالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط الخام عالمياً ومعدلات أستقراره في الأسواق تشكل رعب حقيقي للأقتصاد العالمي، وخاصة بعد أن ذكر تقرير وكالة الطاقة الدولية ان الطلب العالمي على النفط في عام 2015 سيصل الى نسبة 900,000 برميل يوميا، أي بمعنى 230,000 أقل مما كان متوقعا في السابق، وهذا بحد ذاته شكل ناقوس خطر بتذبذب التوقعات بمعدلات أنخفاض أسعار النفط عالمياً ولايمكن التكهن على أي مستوى سيستقر أو متى ؟

جملة من الأسباب التي يعزى لها هذا الاضطراب في أسعار معدلات النفط في الأسواق العالمية :-

أنهيار الطلب العالمي على النفط والذي نتج عنه زيادة المعروض النفطي والذي سيضغط على الاسعار في السنوات المقبلة. تباطؤ الاقتصاد العالمي ومعدلات الاستثمار وبالتالي تراجع الطلب على الطاقة.

المخاطر السياسية واضطراب المشهد الجيوسياسي في المنطقة العربية بشكل خاص وبالعالم منها قضية روسيا و أوكرانيا والعقوبات الدولية على روسيا، كذلك سيناريو ايران والعقوبات , الوضع الغير مستقر في ليبيا.

الاقتصاد الصيني أيضا، وهبوط معدلات النمو في الأنتاج فيه بحيث أنخفض بمعدل 7.2% في الأشهر الأخيرة مقارنة مع معدلات نمو بالأنتاج بنسبة 7.7% في الشهر العاشر من عام 2014.

التذبذبات في الأسواق المالية واضطرابات ودلائل على هذا الرعب من أسعار النفط العالمية – بقراءة سريعة :-

الأسهم البريطانية FTSE 100 أنخفضت بنسبة 1.3%، في حين انخفض مؤشر داكس الالمانى 1.1%. الأسهم الفرنسية CAC 40 أنخفضت بنسبة 1.4%. وهذه تُعد معدلات أنخفاض خطيرة.

أضف لذلك معدلات الأسهم لشركات النفط والطاقة العالمية العملاقة بالانخفاض – انخفضت أسهم شركة إكسون موبيل، أكبر شركة نفط في أمريكا بنسبة 1% من معدلاتها 88.31. شركة شلمبرجير للخدمات النفطية (SLB) انخفضت بنسبة 2.02%، إلى 81.33. وشركة أنرجي سيليكس ETF – SPDR أنخفض بنسبة 1.59%.

العراق في مواجهة هذه الأزمة الاقتصادي يُعد الخاسر الأكبر لجملة من الأسباب، عام 2014 يعتبر عام أسثنائي في أسثناف طاقاته وخزينه المالي – من معركة مواجهة الأرهاب – الى الاضطرابات السياسية الداخلية – الى تراكمات سوء إدارة مالية وأقتصادية وهدر كبير في مقدرات وموارد البلد يشترك في أحداثها كل الأحزاب السياسية والشركاء في السلطة – الى أنعدام الحكمة في بناء الموازنات للأعوام الماضية التي أعتمدت معدلات أسعار للنفط الخام المصدر عالية – كان الأجدر بها أنتهاج مبدأ أسعار بيع للنفط الخام (باسعار تحفظية) أقل من معدلات السوق ليتسنى للحكومة في تخفيض معدلات العجز التي تجاوزت ال 50 مليار دولار أمريكي الآن، وبناء احتياط مالي كان له إن يكون عامل استقرار اقتصادي في مواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية.

الخطوات العملية التي على الحكومة العراقية اتخاذها لمواجهة هذه الأزمة (أنخفاض معدلات النفط الخام عالمياً) – خزينة دولة شبه مفلسة – عدم استقرار في معدلات التصدير للنفط :-

العمل بشكل جدي وكبير في رفع معدلات الإنتاج للنفط وتصديره لفترة السنوات الأربعة القادمة.

أيجاد منافذ بديلة لتصدير النفط الخام من جنوب العراق – السعودية، الكويت، إيران. وعدم الأتماد على خط الشمال والمناطق الغربية التي لايتوقع لها الأستقرار السياسي القريب.

أعتماد مبدأ الأستثمار المزدوج في دعم قطاعات الدولة والمؤسسات الخدمية وبرنامج بناء المنظومة الأقتصادية للدولة ومشاريعها. الأستثمار المزدوج بمعنى النفط مقابل المشاريع الأقتصادية لبناء مشاريع الدولة العملاقة. لحل جملة من التعثرات في إعادة بناء وتطوير البنية التحتية للمنظومة الأنتاجية للنفط والطاقة وغيرها من القطاعات المهمة الأخرى مثل الصناعة، الأستثمار، التجارة، والصناعات الأستخراجية، والزراعة.

السعي لأستحداث برنامج أستثمار للنفط الخام المستخرج بشكل يتناسب مع حاجة البلد، والوصول الى مرحلة الأكتفاء الذاتي للأستهلاك المحلي لمشتقات النفط الخام. العراق يستهلك بمعدل أكثر من 8 مليار دولار سنوياً لأستيراد المشتقات النفطية لسد حاجة الأستهلاك المحلي وهذه تعتبر خلل في السياسية الأنتاجية للنفط في بلد يقع في المرتبة السابعة من الدول المنتجة للنفط عالمياً، والخامسة عالمياً للخزين المؤكد النفطي.

أعادة النظر في القطاعات الغير منتجة والتي تشكل عبء على ميزانية الدولة، التخلص من الإدارات الفاشلة لمؤسسات الدولة المهمة وأعادة النظر في اسلوب الإدارة وأنظمتها، القضاء على الفساد المتفشى ولازال في مؤسسات الدولة. إعادة بناء منظومة الضرائب وتفعيله بشكل جدي وواضح، وفرض برنامج الضرائب على المحافظات والأقاليم منها إقليم كردستان العراق لرفد موازنة الدولة وأستمرارية تقديم الخدمات.

أنتهاج اسيتراتيجية ثابتة في بناء المؤسسات الأقتصادية للدولة، وأعتماد الأساليب الحديثة العالمية في هذا البناء والتخلص من بيروقراطية (المحاصصة).

لايمكن مواجهة هذه الأزمة الاقتصادية في العراق من دون أدوات عمل نقصد بها (أدارة عليا) لمؤسسات الدولة الخدمية والأقتصادية تمتلك أعلى درجات المهنية في العمل.

**المهندس علي جبار الفرجي**

تخصص أدارة مؤسسات الدولة في الأزمات – جامعة هارفارد

[alfrajai.ali@gmail.com](mailto:alfrajai.ali@gmail.com) / <http://ali.alfrajai.com>